

المملكة المغربية



وزارة الثقافة والشباب والرياضة الناطق الرسمي باسم الحكومة

بلاغ صحفي

عن انعقاد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة

يوم الخميس 15 ربيع الآخر 1441 الموافق لـ 12 دجنبر 2019

انعقد يوم الخميس 15 ربيع الآخر 1441، الموافق لـ 12 دجنبر 2019، الاجتماع الأسبوعي، لمجلس الحكومة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، خصص للمدارسة والمصادقة على عدد من النصوص التنظيمية، بالإضافة إلى التعيين في مناصب عليا.

خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس وصادق على مشروع مرسوم رقم 2.19.1020 بتاريخ 2020.02.382، بشأن المرسوم، رقم 2.02.382 الصادر في 6 من جمادى الأولى 1423 (17 يوليوز 2002)، بتنمية اختصاصات وتنظيم وزارة التربية الوطنية، تقدم به السيد وزير التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ويندرج في إطار تنفيذ التوجيهات والخطاب الملكية السامية الداعية إلى إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية حقوقهم والنهوض بها، لا سيما الرسالة الملكية الموجهة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 2008 بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في "اليوم الوطني حول التعليم الأولى المنظم بالصخيرات في 18 يوليوز 2018" الداعية إلى الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة عملا بمبدأ التمييز الإيجابي.

كما يأتي مشروع هذا المرسوم تطبيقاً لتوصيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015، وخاصة المادة 4 منه المتعلقة بتأمين الحق في الوصول إلى التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا أحكام القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي التي تنص على وضع مخطط وطني متكملا للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة ضمن مختلف مكونات المنظومة.

ويهدف مشروع المرسوم إلى الارتقاء بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وذلك من خلال إضافة اختصاصات جديدة لمديرية المناهج المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.02.382 سالف الذكر ولا سيما الإشراف على إعداد وتتبع تنفيذ برامج التربية الدامجة لفائدة التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة.

وتدارس المجلس وصادق على مشروع مرسوم رقم 2.19.971 يتعلق بتحويل بعض الرسوم الضريبية لفائدة الوكالة الوطنية للسلامة الطرقبية، تقدم به السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وذلك في إطار تزويدها بالموارد المالية الضرورية لمواصلة الاختصاصات والمهام الموكولة إليها.



ويأتي مشروع المرسوم وفقا لأحكام المادة 67 من القانون التنظيمي رقم 103.13 لقانون المالية وكذا المادة التاسعة (9) من القانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، في إطار الأهمية التي توليها الحكومة لمحاربة آفة حوادث السير ببلادنا.

وينص هذا المشروع على حلول الوكالة محل اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير في جميع الرسوم شبه الضريبية المحدثة لفائدة هذه الأخيرة، مع إلغاء بعض الرسوم من القائمة المفروضة، إذ تم التحويل لفائدة الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، للرسوم التي تم سنها سنة 1977 والأجرة عن الخدمات التي تم سنها سنة 2018 والمقدمة من طرف مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية والمركز الوطني لإجراءات الاختبارات والتصديق، لكون هذه الخدمات أصبحت من اختصاص هذه الوكالة. كما تم إلغاء ثلاثة رسوم سبق سنها سنة 1995 بسبب الصعوبات التي واجهت عملية تحصيلها وبسبب الانتهاء من العمل بنظام رخص نقل البضائع بعد تحريره.

كما تدارس المجلس وصادق على نصي مشروع مرسومين تقدم بهما السيد وزير الشغل والإدماج المهني، يتعلقان بتطبيق القانون رقم 98.15 الخاص بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفنان المهنيين والعمال المستقلين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. النص الأول يهم مرسوم رقم 2.19.1023 بتنمية المرسوم 2.19.719 الصادر في 4 صفر 1441 (3 أكتوبر 2019) فيما يتعلق بالقوابل والمرؤضين الطبيين، والنص الثاني يهم مرسوم رقم 2.19.1024 بتنمية المرسوم 2.19.769 الصادر في 4 صفر 1441 (3 أكتوبر 2019) فيما يتعلق بالعدول.

ويهدف المرسومان إلى تحديد الأجل الذي يتعين فيه على كل شخص معني من بين هؤلاء، أن يودع طلب تسجيله لدى إحدى وكالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مشفوعا بالوثائق المحددة بقرار السلطة الحكومية المكلفة بالشغل، باقتراح من المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي نهاية أشغاله، صادق المجلس على مقترن تعيين في مناصب عليا، طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، حيث تم تعيين السيدة ندى بياز في منصب مدير عام مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات (وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي).

وبعد انتهاء أشغال المجلس عقدت الحكومة اجتماعا خاصا، تدارست خلاله مجموعة من مقترنات القوانين التي تقدم بها أعضاء البرلمان، وحددت الحكومة موقفها في شأن هذه المقترنات.



